أثر التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الليبية

The Impact of Digital Transformation on the Development of Islamic Banking Services: Evidence from Libyan Islamic Banks

علي محمد مفتاح ملايه

ALI MOHAMMED MIFTAH IMLAYAH
PhD Candidate, Department of Islamic Management and Finance, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, 50603 Kuala Lumpur, Malaysia
alimlaya.2014@gmail.com

أسموليادي لوبيس

DR. ASMULIADI BIN LUBIS
Senior Lecturer, Department of Islamic Management and Finance, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, 50603 Kuala Lumpur, Malaysia
asmuliadilubis@um.edu.my

أزيان بن مدون

Dr. Azian bin Madun
Senior Lecturer, Department of Islamic Management and Finance, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, 50603 Kuala Lumpur, Malaysia
azianm@um.edu.my

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات وتسهيلها داخل المصارف الإسلامية الليبية، وذلك استجابةً للحاجة الملحّة لمواكبة التطورات التكنولوجية، بما يضمن تعزيز الأداء والقدرة التنافسية، والحفاظ على ثقة العملاء، وفقًا للضوابط الشرعية. تناولت الدراسة جوانب عدة تشمل خفض التكاليف الإجرائية، تيسير الوصول إلى الخدمات، وتطوير البنية التحتية والمهارات الرقمية لضمان تقديم حلول مصرفية مبتكرة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات الكمية والكيفية، مستعينةً بالدراسات النظرية وأداة الاستبيان الميداني لفهم واقع التحول الرقمي وأثره على الخدمات المصرفية. وأظهرت النتائج أن مستوى التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية لا يزال محدودًا، وأن التركيز ينصب غالبًا على الحملات التسويقية بدلًا من تطوير جودة التطبيقات والخدمات الرقمية وتجويد تجربة المستخدم. كما بيّنت الدراسة وجود فجوة بين الترويج المعلن وبين الأداء الفعلي للخدمات الرقمية. وواجهت المصارف الإسلامية عدة تحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الكفاءات والمهارات، وضعف الوعي القيادي بأهمية التحول الرقمي، إضافة إلى مخاطر أمن المعلومات، ومحدودية التشريعات التي تنظم العمل الرقمي بما يضمن الامتثال الشرعي وحماية العملاء. كما ظهرت عقبات ثقافية وتنظيمية تتعلق بمقاومة التغيير وضعف تقبل البيئة المصرفية للتحول الكامل نحو الخدمات الرقمية. ورغم هذه التحديات، تؤكد الدراسة أن التحول الرقمي قادر على تحسين جودة الخدمات وتسهيلها بشكل كبير إذا توفرت البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة، وتبنت المصارف استراتيجيات واضحة، وركزت على تدريب الموظفين وتطوير بنيتها التكنولوجية، وتعزيز الأمن السيبراني لضمان تحول رقمي فعّال ومستدام.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الخدمات المصرفية الإسلامية، المصارف الليبية الإسلامية.

Abstract

The study aims to examine the impact of digital transformation on improving the quality and facilitation of banking services in the Libyan Islamic banks which must necessarily keep pace with technological advancements in order to improve performance, strengthen competitiveness, and maintain customer trust, while adhering to Shariah principles. The study addresses many aspects such as reducing procedural costs, facilitating access to services, and developing digital infrastructure and human skills to ensure the provision of innovative banking solutions. A mixed-method approach was used, combining quantitative and qualitative techniques through theoretical review, descriptive analysis, and a field questionnaire to assess the reality of digital transformation and its influence on banking services. The findings indicate that the level of digital transformation in Libyan Islamic banks remains limited. Most efforts focus on digital marketing and promoting services rather than improving the functionality, quality, and user experience of digital applications. A clear gap appears between promotional messages and the actual performance of digital services. The study identified several challenges facing Islamic banks in their digital transformation journey, including weak digital infrastructure, limited skills and training, low managerial awareness of the importance of digital transformation, information security risks, and insufficient regulatory frameworks that ensure both Shariah compliance and customer protection. Cultural and organizational barriers, such as resistance to change, also hinder progress. Despite these challenges, the study concludes that

digital transformation has strong potential to improve both service quality and ease of access if supported by appropriate strategies. This includes updating legislation, establishing clear digital transformation plans, training employees, strengthening technological infrastructure, and enhancing cybersecurity to ensure an effective, secure, and sustainable digital transformation process.

Keywords: Digital transformation; Banking Service Development; Libyan Islamic banks

أولاً: المقدمة

بسم الله والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد: يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية لتحقيق رؤية ليبيا ٢٠٣٠، لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني وبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة. وفي هذا الإطار، تصبح المصارف الإسلامية الليبية مطالَبة بتبني الخدمات الرقمية الحديثة بما يتوافق مع **مبادئ الشريعة الإسلامية**، خاصة مع تزايد إقبال الشباب على الخدمات المصرفية الإسلامية المبتكرة المعتمدة على التكنولوجيا.

يسلط النص الضوء على أهمية تطوير خدمات مصرفية إسلامية رقمية متقدمة، مستفيدة من انتشار الإنترنت والأجهزة الذكية، وذلك لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي سياق دعم التحول الرقمي الوطني، أُطلِق مشروع **E-NABLE** الممول من الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز الحوكمة الرقمية ورقمنة الخدمات الاقتصادية، بما في ذلك المؤسسات المالية وعلى رأسها المصارف.

تواجه المصارف الإسلامية الليبية تحديات متسارعة تتمثل في التطور التقني والمنافسة الشديدة في القطاع المالي، إضافة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين تبني التقنيات الحديثة والالتزام بالضوابط الشرعية في تصميم وتقديم الخدمات. كما تتطلب هذه المرحلة تطوير قدرات العاملين، وتحسين جودة الخدمات الرقمية، وتعزيز التسويق الإسلامي للخدمات المصرفية لضمان جذب المزيد من العملاء والمحافظة على الثقة.

وبسبب هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة وتطوير منهجيات جديدة للخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية، بما يضمن توافقها مع الشريعة من جهة، وقدرتها على مواكبة التحول الرقمي العالمي من جهة أخرى.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تواجه المصارف الإسلامية الليبية تحدياً جوهرياً يتمثل في بطء مواكبة الطفرة التكنولوجية العالمية، حيث لا تزال تعتمد بشكل كبير على الوسائل التقليدية والعلاقات الشخصية في إدارة معاملاتها. هذا الجمود الرقمي يعوق قدرتها على تحسين الأداء التشغيلي وتقديم خدمات سريعة ومنخفضة التكلفة، مما يخلق فجوة واسعة بين الخدمات المقدمة وتطلعات العملاء في سوق مالي يتجه بسرعة نحو الرقمنة الشاملة.

ويؤكد البحث أن قطاع الصيرفة الإسلامية يشكل محورًا مهمًا في الاقتصاد الليبي، وأن التحول الرقمي يمثل ركيزة للنمو المستقبلي، حيث يساهم في توسيع الشمول المالي وتقديم خدمات أكثر تقدمًا تلائم احتياجات العملاء وفق الضوابط الشرعية. غير أن المصارف الإسلامية الليبية ما زالت بطيئة في تبني التحول الرقمي بسبب اعتمادها على الوسائل التقليدية، مما يجعلها تواجه مخاطر المنافسة من المصارف الأجنبية ذات البنية الرقمية المتطورة.

وتتبلور المشكلة أيضاً في تصاعد حدة المنافسة من قبل المصارف الأجنبية التي تمتلك بنيات رقمية متطورة، مما يهدد الحصة السوقية للمصارف المحلية. وتتضاعف هذه المخاطر في ظل الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبيا، والتي تفرض تحديات إضافية تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات، مما يجعل الانعزال عن التطور التقني بمثابة تهديد مباشر لاستدامة هذه المؤسسات.

وتكمن الإشكالية في كيفية صياغة نموذج رقمي متطور (مثل الدفع الإلكتروني والتمويل عبر الجوال) يجمع بين الكفاءة التقنية والالتزام الصارم بالضوابط الشرعية. فالمصارف مطالبة بتطوير خدماتها لتوسيع الشمول المالي وفق توجيهات المصرف المركزي، ولكنها تصطدم بضعف البنية التحتية الرقمية ونقص المهارات المتخصصة، مما يستوجب بناء استراتيجية واضحة توازن بين مقتضيات العصر ومتطلبات الشريعة. ويتطلب ذلك تطوير خدمات الدفع الإلكتروني، والتحويلات عبر الإنترنت والجوال، وتحديث طلبات التمويل، مع ضرورة أن تتم كافة هذه العمليات ضمن إطار التوافق الشرعي الذي يميز الصيرفة الإسلامية.

ثالثاً: أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما هو واقع وأثر التحول الرقمي في تطوير كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية بالمصارف الليبية، وكيف يمكن مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة به لضمان جودة الأداء والامتثال الشرعي؟

ومنه تتفرع الأسئلة الآتية:

١- ما هو الواقع الراهن لتطبيقات التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية؟

٢- إلى أي مدى يساهم التحول الرقمي في تطوير جودة الخدمات المصرفية وتسهيل وصولها للعملاء بما يتوافق مع الضوابط الشرعية؟

٣- ما هي التحديات والمخاطر (السيبرانية والتشغيلية) التي تواجه هذا التحول، وما هي السبل التشريعية والتقنية الكفيلة بمواجهتها؟

رابعاً: أهداف الدراسة

١. التعرّف على مستوى تطبيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات المصرفية داخل المصارف الليبية الإسلامية.

٢. تحليل مدى إسهام التحول الرقمي في تسهيل الخدمات المصرفية الإسلامية وتحسين جودتها.

٣. تتبع التحديات والمخاطر التي تواجه عمليات التحول الرقمي في الخدمات المصرفية الإسلامية، وتدوين الضمانات التشريعية المتبعة والمقترحة في تفادي هذه المخاطر والتحديات.

خامساً: أهمية الدراسة

- تكمن الأهمية في تمكين المصارف الإسلامية الليبية من مواكبة التحول الرقمي العالمي، لضمان قدرتها على المنافسة والاستمرارية في سوق مالي يتجه نحو الرقمنة الشاملة، مما يحمي حصتها السوقية من التهديدات الخارجية.
- تساهم الدراسة في تبيان دور التقنية في تجاوز العوائق الجغرافية، مما يتيح للمصارف الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع وتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية إلكترونية متكاملة تتخطى الحدود التقليدية للفروع.
- تبرز الأهمية في قدرة الرقمنة على تحسين جودة الخدمات وتسهيل تجربة العميل، عبر تمكينه من إدارة معاملاته بيسر وسرعة، مع تقديم نموذج تطبيقي يجمع بين كفاءة التكنولوجيا الحديثة والالتزام الصارم بالضوابط الشرعية.

سادساً: مصطلحات البحث

١) التحول الرقمي(Digital Transformation)

يُعرَّف التحول الرقمي بأنه عملية استراتيجية تتبناها المؤسسات بهدف دمج التقنيات الرقمية في مختلف أنشطتها وعملياتها، بما يسهم في إحداث تغييرات جوهرية في نماذج الأعمال وأساليب تقديم القيمة للعملاء. ولا يقتصر التحول الرقمي على إدخال التكنولوجيا فحسب، بل يشمل أيضًا إحداث تحولات ثقافية وتنظيمية تعزز الابتكار وتواكب الاحتياجات المتجددة للعملاء في بيئة تنافسية متغيرة[1].

التعريف الإجرائي: ويُعرِّف الباحث التحول الرقمي في هذه الدراسة بأنه عملية توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في المصارف الإسلامية بهدف تطوير وتحسين كفاءة وسرعة تقديم الخدمات المصرفية، مع ضمان تحقيق مستويات عالية من الأمان والابتكار بما يتوافق مع متطلبات العملاء وأحكام الشريعة الإسلامية.

٢) الخدمات المصرفية الإسلامية(Islamic Banking Services)

تُعرَّف الخدمات المصرفية الإسلامية بأنها مجموعة الأنشطة والعمليات المالية التي تقدمها المصارف وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تلبية الاحتياجات المالية والائتمانية للعملاء بطرق مشروعة. وقد شهدت هذه الخدمات تطورًا ملحوظًا نتيجة لأهميتها في دعم النشاط الاقتصادي، من خلال تقديم تسهيلات وصيغ تمويلية متنوعة. كما أنها تمثل مزيجًا من العناصر

---

[1] شركة آمازون/amazon web services,inc,2023 https://aws.amazon.com

الملموسة وغير الملموسة، ويُدرك العملاء قيمتها من خلال ما تحققه من منافع مالية، وفي الوقت ذاته تسهم في تحقيق عوائد مشروعة للمصرف ضمن علاقة تعاقدية بين الطرفين[٢].

التعريف الإجرائي: هي الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية الليبية (المصرف الإسلامي الليبي، مصرف اليقين، مصرف الجمهورية)، والتي تخضع لإشراف الهيئات الشرعية، بهدف ضمان الامتثال للأحكام الشرعية وتحقيق الكفاءة في تلبية احتياجات العملاء.

٣) المصرف الإسلامي الليبي(Libyan Islamic Bank)

المصرف الإسلامي الليبي هو مؤسسة مالية إسلامية تأسست عام ٢٠١٧م، ويُعد من أوائل المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث يزاول أنشطته المصرفية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات المعمول بها. وقد تأسس بناءً على موافقة مصرف ليبيا المركزي ضمن خطة إنشاء مصارف جديدة، برأس مال بلغ ٢٥٠ مليون دينار ليبي، تم الاكتتاب بجزء منه واستكماله لاحقًا.

وقد شهد المصرف توسعًا تدريجيًا من فرع واحد إلى عدة فروع داخل ليبيا، وكان فرع أبو مليانة (الإدارة العامة) نقطة انطلاقه الأولى، حيث يتولى إدارة العمليات المصرفية وخدمة شريحة من الأفراد والشركات في مختلف القطاعات[٣].

٤) مصرف اليقين(Yaqeen Bank)

مصرف اليقين هو مصرف ليبي مساهم تأسس وفقًا للتشريعات المصرفية النافذة، وبدأ مزاولة نشاطه المصرفي عام ٢٠١٩م بعد حصوله على ترخيص من مصرف ليبيا المركزي. ويبلغ رأس ماله المصرح به ٢٥٠ مليون دينار ليبي، فيما بلغ رأس المال المدفوع ١٠٠ مليون دينار ليبي، مع هيكل ملكية موزع بين الأفراد والشركات المحلية.

ويهدف المصرف إلى دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[٤].

٥) مصرف الجمهورية (Jumhouria Bank)

يُعد مصرف الجمهورية من أقدم وأكبر المصارف في ليبيا، حيث تعود جذوره إلى أوائل القرن العشرين، وقد مرّ بعدة مراحل تاريخية شملت التعريب والتأميم، إلى أن تم دمج مصرف

---

(٢) تيسير العجارمة، التسويق المصرفي، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى،٢٠٠٥،ص: ٣٢

(٣) موقع المصرف الإسلامي https://portal.lib.com.ly/

(٤) موقع مصرف اليقين https://yaqeenbank.ly /About.aspx

الجمهورية ومصرف الأمة عام ٢٠٠٨ في كيان مصرفي واحد بقرار من مصرف ليبيا المركزي، ليصبح من أبرز المصارف في السوق المصرفي الليبي.

وفي عام ٢٠١٣، صدر قرار بتحويل المصرف من نظام تقليدي إلى مصرف إسلامي بشكل تدريجي، حيث كان فرع فشلوم للصيرفة الإسلامية أولى خطوات هذا التحول. ويقدم المصرف حاليًا خدمات مصرفية متنوعة، مع التوجه نحو التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يسهم في دعم القطاع المصرفي وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني(٥).

سابعاً: حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة على المحددات الموضوعية والمكانية والبشرية والزمنية التالية:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة موضوع التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، مع التركيز على مدى توظيف البنوك الإسلامية الليبية للتقنيات الرقمية الحديثة، ودورها في تحسين جودة الخدمة، وسهولة المعاملات، وامتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مجموعة من المصارف الإسلامية الليبية، ويرجع السبب الرئيسي لاستخدام هذه للتأكيد على مستوى تطبيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات المصرفية داخل المصارف الليبية الإسلامية. وتحليل مدى إسهام التحول الرقمي في تسهيل الخدمات المصرفية الإسلامية وتحسين جودتها.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 2025 – 2020 وهي المرحلة التي شهدت توسعاً ملحوظاً في مشاريع الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي داخل القطاع المصرفي الليبي

ثامناً: الدراسات السابقة

١- **(دراسة شروق هادي عبد علي، ٢٠٢٠)**(٦)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التحول الرقمي للعمليات المصرفية، وتحليل مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، واختبار تأثير التحول الرقمي للعمليات المصرفية من خلال أبعاده (نظام التسوية الآنية RTGS، الدفع الإلكتروني، المقاصة الالكترونية)، على الأداء المالي الاستراتيجي وفقا إلى أربعة مؤشرات (الربحية، السيولة، ملائمة رأس المال، التوظيف)، تم اختيار البحث لمصرف بغداد المدرج في سوق العراق للأوراق المالية ولتحقيق أهداف البحث تم وضع مخططا فرضيا حيث يحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة،

---

(٥) موقع مصرف الجمهوريةhttps://www.jbank.ly

(٦) عنوان الدراسة: **التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد**، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، **٢٠٢٠**، المجلد ٤٣، العدد ١٢٦.

من خلال تحليل علاقة الارتباط والانحدار عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل ارتباط Pearson يتمثل بقياس علاقة الارتباط بين المتغيرات واستخدام الانحدار الخطي البسيط، بالاعتماد على البيانات المالية المبنية في دليل الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقسم المدفوعات الإلكترونية في البنك المركزي، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين التحول الرقمي للعمليات المصرفية والأداء المالي الاستراتيجي، وأهم التوصيات التي توصل إليها هي العمل على تعزيز أساليب حديثة للعمل المصرفي والاستجابة إلى التحديات الرقمية، من خلال نموذج عمله وخدماته لكي تستطيع المصارف من تحقيق أهدافها والوصول لمستويات عالية ومميزة الأداء.

٢- (**دراسة مها خليل يوسف سنة ٢٠٢١**)[٧]، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن. من خلال دراسة مفهوم التحول الرقمي، وبيان مزاياه وتحدياته ومخاطرة، والاطلاع على التقنيات الرقمية الحديثة المتعلقة به، بالإضافة إلى معرفة مدى تحول البنوك الإسلامية العاملة في الأردن من الناحية الرقمية أو ما يسمى ب (النضج الرقمي)، وإلى التعرف على أثر التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن. وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم الحصول على البيانات الأولية من خلال الاستبانة. إذ تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة التي تكونت من (٦٨) موظفا من موظفي البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وعددها (٤) بنوك، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي، والارتباط في عملية اختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى النضج الرقمي وأبعاد التحول الرقمي والمتمثلة (بالتكنولوجيا الرقمية، والاستراتيجية الرقمية، والنضج الرقمي)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى النضج الرقمي وأبعاد التحول الرقمي المتمثلة ب (المستجدات الرقمية، القيادة)، وأيضا وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن على (الكفاءة التشغيلية، والميزة التنافسية، وتجربة العملاء، والأداء التنظيمي، والمخاطر). أوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة وضع استراتيجية للتحول الرقمي، هدفها التجديد والابتكار والمنافسة، بما لا يخل بضوابط التمويل الإسلامي. مع ضرورة التركيز على إدارة المخاطر المصاحبة للتحول الرقمي، وكذلك علاج المخاطر المصاحبة للتقنيات الحديثة لا سيما تلك التي تهدد المصارف الإسلامية والاستقرار المالي.

---

(٧) رسالة ماجستير بعنوان: **أثر التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن على تحسين جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر العملاء**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال – قسم التمويل، الأردن.

٣- دراسة (خيري على اوسو، لؤي لطيف بطرس، سنه ٢٠٠٨)[٨]، هدفت الدراسة إلى قياس جودة الخدمات المصرفية في دهوك من وجهة نظر الزبائن عبر عينة من ٣٠٠ متعامل. أظهرت النتائج وجود رضا عام وتقييم إيجابي لجودة الخدمات، مع اختلاف درجة الأهمية بين عناصر الجودة. وأوصت الدراسة بتطوير مهارات الموظفين، واعتماد تقنيات حديثة خاصة بإدارة علاقات الزبائن لتحسين تلبية حاجاتهم.

٥- (دراسة مراد بوضاية، ٢٠١٩)[٩]، يهدف البحث إلى إعمال النظر المقاصدي باعتباره أداة قياس لبيان مدى ملاءمة المصارف الرقمية بطبيعتها وتحدياتها للصيرفة الإسلامية من باب مراعاة الواقع واستشرافا لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي وفق ما تقتضيه مقاصد الشريعة المتعلقة بحفظ المال، وذلك من خلال تحديد طبيعة المصارف الرقمية عموما وتعداد خصائصها وتحدياتها، ثم توضيح المقاصد المتعلقة بحفظ المال، ثم توضيح مدى ملاءمة تلك الخصائص والتحديات الطبيعة الصيرفة الإسلامية الرقمية مقاصديا، ولمعالجة ذلك تم الدمج بين المنهج الوصفي والتحليلي لأنهما كفيلان بتحقيق المقصود، وقد خلص البحث إلى أن الصيرفة الإسلامية إذا ما أرادت التحول إلى المجال الرقمي بصورة تامة؛ فما عليها إلا سرعة المبادرة لاتخاذ إجراءات وتدابير تناسب منظومتها المالية، ومن أهمها إيجاد بيئة تشريعية واضحة المعالم تؤطر العمل المصرفي الرقمي، وتنظم العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة.

٦- (دراسة محمد قرني أمين حسن، ٢٠٢٣)[١٠]، هدفت الدراسة إلى بيان منزلة المصالح في الشريعة الإسلامية والنظر في اعتبارها وبناء الأحكام عليها، وإسقاط ذلك على التحول الرقمي موازنة بين المصالح المترتبة عليه والمخاطر المتوقعة منه، وهل تؤثر هذه المفاسد في عدم الاعتداد بمصالحه أو لا ؟ وانتظم ذلك في ثلاثة مباحث: الأول في التحول الرقمي مبينا مفهومه وفوائده ولوازمه والتحديات التي تواجهه بشكل واضح في المصلحة موضحا مفهومها وأقسامها، وحيثية كل قسم، والثاني: في الموازنة بين المصالح والمفاسد المحيطة بالتحول الرقمي. وقد توصلت من خلال البحث إلى أن التحول الرقمي من المصالح المرسلة الملائمة لمقاصد الشارع المعتبرة كما أن المفاسد والمخاطر الناجمة عن هذا التحول لا تضاهي المصالح المترتبة عليه، ويمكن درئها من خلال دعم الأمن السيبراني.

---

(٨) بحث منشور بعنوان: **تقييم مستوى جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبائن في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية، العراق. العدد (٧١)، لعام ٢٠٠٨.

(٩) بحث منشور بعنوان: **المصارف الإسلامية رؤية مقاصدية**، مجلة المشورة للدراسات المالية والمصرفية الإسلامية. مركز المشورة والراية للاستشارات المالية، قطر. العدد الحادي عشر (١١)، أبريل ٢٠١٩.

(١٠) بحث منشور بعنوان: **التحول الرقمي في ضوء المصلحة- دراسة أصولية مقاصدية**، مجلة الشريعة والقانون بطنطا. كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر (فرع طنطا)، مصر. المجلد ٣٨، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٢٣.

جدول (١): عرض الدراسات السابقة والفجوة البحثية

م	اسم الباحث والسنة	عنوان الدراسة	الفجوة البحثية في الدراسة	ما تميزت به دراستي
1	شروق هادي عبد علي(2020)	التحول الرقمي للعمليات المصرفية وأثره في الأداء المالي الاستراتيجي	ركزت الدراسة على المصارف التقليدية وعلى العلاقة بين التحول الرقمي والأداء المالي دون التطرق إلى الخدمات المصرفية الإسلامية أو تطويرها رقمياً.	ركزت دراستي على دور التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية وتحسين كفاءتها بما يتوافق مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
2	مها خليل يوسف (2021)	التحول الرقمي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن	ركزت الدراسة على قياس مستوى النضج الرقمي وأثره في الأداء المؤسسي دون تحليل تفصيلي لدور التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية.	تتميز دراستي بتحليل أثر التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية وبيان دوره في تحسين جودة الخدمة والابتكار المصرفي.
3	خيري علي أوسو، لؤي لطيف بطرس (2008)	قياس جودة الخدمات المصرفية في دهوك من وجهة نظر الزبائن	ركزت الدراسة على جودة الخدمات المصرفية التقليدية ورضا العملاء دون تناول التحول الرقمي أو الخدمات المصرفية الإسلامية.	تتناول دراستي تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في ظل التحول الرقمي وليس فقط تقييم جودة الخدمات التقليدية.
4	مراد بوضاية (2019)	المصارف الرقمية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية	ركزت الدراسة على الجانب المقاصدي للمصارف الرقمية بصورة نظرية دون دراسة تطبيقات التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية عملياً.	تميزت دراستي بربط التحول الرقمي بتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية عملياً مع الاستفادة من الإطار المقاصدي.
5	محمد قرني أمين حسن(2023)	التحول الرقمي بين المصالح والمفاسد في ضوء مقاصد الشريعة	ركزت الدراسة على الموازنة الفقهية بين المصالح والمفاسد دون التركيز على أثر التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية.	تركز دراستي على تحليل دور التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية من حيث الكفاءة وجودة الخدمة والابتكار.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين من استعراض الدراسات السابقة أن موضوع التحول الرقمي في القطاع المصرفي قد نال اهتمامًا واسعًا من الباحثين، سواء من الجوانب المالية أو الإدارية أو الشرعية. وقد ركزت بعض الدراسات، مثل دراسة شروق هادي عبد علي (٢٠٢٠)، على تحليل العلاقة بين التحول الرقمي ومؤشرات الأداء المالي، إلا أنها توصلت إلى عدم وجود أثر معنوي، وهو ما يثير تساؤلات حول جاهزية المصارف العراقية للبنية الرقمية، ومدى كفاية الأدوات الإحصائية المستخدمة، أو ربما الحاجة إلى مدة زمنية أطول لظهور هذا الأثر. في المقابل، بيّنت دراسة مها خليل يوسف (٢٠٢١) أثرًا معنويًا واضحًا للتحول الرقمي على الأداء التنظيمي والكفاءة التشغيلية والميزة التنافسية في البنوك الإسلامية الأردنية، مما يعكس اختلاف السياقين المؤسسي والتقني بين العراق والأردن، ويدل على أن نتائج التحول الرقمي قد تختلف باختلاف مستوى النضج الرقمي والبنية التحتية الداعمة.

أما دراسة خيري ولؤي (٢٠٠٨)، فقد ركزت على جودة الخدمات المصرفية ورضا العملاء، وهي دراسة مساندة تسهم في فهم أهمية تحسين تجربة العملاء، لكنها لا تعالج التحول الرقمي بصورة مباشرة. وفي الاتجاه الشرعي والمقاصدي، قدمت دراسة مراد بوضاية (٢٠١٩) تحليلًا مهمًا لطبيعة التحديات الرقمية في ضوء مقاصد الشريعة، وأكدت ضرورة وجود بيئة تشريعية واضحة لتنظيم المصارف الرقمية. وقد جاءت دراسة محمد قرني أمين حسن (٢٠٢٣) لتعالج التحول الرقمي من منظور المصلحة والمفسدة، وانتهت إلى اعتباره من المصالح المرسلة الملائمة لمقاصد الشريعة، مع إمكانية درء مخاطره عبر تقوية الأمن السيبراني والحوكمة الرقمية.

ومن خلال هذه الدراسات، يتضح وجود تباين في النتائج؛ فبينما أظهرت بعض الدراسات أثرًا إيجابيًا للتحول الرقمي على الأداء، أشارت أخرى إلى غياب هذا الأثر. ويعود هذا التباين إلى اختلاف طبيعة البيئات المصرفية، ومستوى الاستثمار في البنية الرقمية، وتنوع الأدوات البحثية المستخدمة. كما تكشف الدراسات عن قصور واضح يتمثل في عدم وجود دراسة تجمع بين التحليل المالي والتأصيل الشرعي في نموذج موحد، إذ ركزت الدراسات المالية على الأرقام والأداء، بينما ركزت الدراسات الشرعية على الملاءمة الفقهية والمقاصدية دون قياس فعلي لمؤشرات الأداء.

وعليه، فإن الفجوة البحثية الرئيسة التي تظهر من خلال تحليل هذه الدراسات تتمثل في غياب دراسة شمولية تتناول التحول الرقمي في المصارف الإسلامية من منظور مزدوج يجمع بين الأثر المالي والتشريعي والمقاصدي والأمني، ضمن إطار تطبيقي موحد يأخذ بعين الاعتبار متغيرات الواقع المصرفي الحديث وتقنيات التكنولوجيا المالية. وتبرز الحاجة إلى دراسة تجمع الأدوات الإحصائية والتحليل النوعي مع التأصيل الشرعي، بما يوفر رؤية متوازنة وفهمًا أعمق لمدى توافق التحول الرقمي مع مقاصد الشريعة من جهة، وقدرته على تعزيز الأداء المالي والمؤسسي من جهة أخرى.

تاسعاً: منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ نظرًا لملاءمته لطبيعة الموضوع محل الدراسة، إذ يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها بصورة علمية دقيقة من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية، ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية تسهم في فهم واقع التحول الرقمي ودوره في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية. كما يسمح هذا المنهج بدراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة المرتبطة بالتحول الرقمي، مثل مستوى تطبيق التقنيات الرقمية، وجودة الخدمات المصرفية، والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في هذا المجال، بما يساعد على استخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير الأداء المصرفي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين والعملاء في المصارف الإسلامية الليبية، وذلك لكونهم الأطراف الأكثر ارتباطًا بعملية التحول الرقمي في القطاع المصرفي. فالعاملون يمثلون الجهة المنفذة للسياسات الرقمية داخل المصارف، ويملكون معرفة مباشرة بالأنظمة الرقمية ومستوى تطبيقها والتحديات المرتبطة بها، في حين يمثل العملاء المستفيدين الرئيسيين من الخدمات المصرفية الرقمية، ويعكس تقييمهم مستوى كفاءة هذه الخدمات وجودتها ومدى قدرتها على تلبية احتياجاتهم. وبناءً على ذلك تم اختيار مجتمع الدراسة من هاتين الفئتين بهدف الحصول على صورة شاملة حول واقع التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية من الجانبين التشغيلي والخدمي.

ثالثاً: عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة مناسبة من مجتمع الدراسة، وبلغ حجمها (400) مفردة (فرد/شخص) من العاملين والعملاء في المصارف الإسلامية الليبية. وقد روعي في اختيار العينة أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة بما يسمح بالحصول على بيانات واقعية تعكس مستوى تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية. ويُعد هذا الحجم من العينات مناسبًا في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد على تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة، حيث يتيح إمكانية إجراء التحليل العاملي ونمذجة المعادلات الهيكلية واختبار العلاقات بين المتغيرات المختلفة بدرجة عالية من الموثوقية.

رابعاً: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من أفراد العينة. وقد تم تصميم الاستبانة بناءً على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالتحول الرقمي في القطاع المصرفي، حيث تضمنت مجموعة من الفقرات التي تقيس محاور الدراسة المختلفة، مثل:

- مستوى تطبيق التحول الرقمي في المصارف الإسلامية.
- أثر التحول الرقمي في تسهيل الخدمات المصرفية الإسلامية.
- جودة الخدمات المصرفية الرقمية.
- التحديات والمخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تتدرج الإجابات بين (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، وذلك بهدف قياس اتجاهات المشاركين بدقة وتحليلها إحصائيًا.

خامساً: إجراءات الدراسة

تمثلت إجراءات الدراسة في مجموعة من الخطوات المنظمة التي اتبعها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

١) مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التحول الرقمي في القطاع المصرفي الإسلامي، بهدف بناء الإطار النظري وتحديد الفجوة البحثية.

٢) تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، بما يتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة.

٣) عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص؛ للتأكد من صدقها الظاهري ومناسبتها لأهداف الدراسة.

٤) إجراء اختبار الثبات والصدق باستخدام معامل كرونباخ ألفا والتحليل العاملي؛ للتأكد من موثوقية الأداة.

٥) توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من العاملين والعملاء في المصارف الإسلامية الليبية.

٦) جمع البيانات وتنظيمها تمهيدًا لتحليلها باستخدام برنامج(SPSS) .

٧) تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام الأساليب المناسبة مثل: التحليل العاملي، والانحدار، ونمذجة المعادلات الهيكلية.

سادساً: أساليب التحليل الإحصائي

من أجل تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام عدد من الأدوات الإحصائية، من أهمها:

١. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، والتأكد من موثوقية الأداة المستخدمة في جمع البيانات.

٢. التحليل العاملي الاستكشافي(Exploratory Factor Analysis) بهدف التحقق من البنية العاملية لمحاور الاستبانة وتحديد الأبعاد الرئيسة التي تمثل المتغيرات المدروسة.

٣. نمذجة المعادلات الهيكلية(Structural Equation Modeling – SEM) لاختبار العلاقات بين المتغيرات المختلفة في الدراسة، وتحديد أثر التحول الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى تقييم مدى ملاءمة النموذج النظري المقترح للبيانات الفعلية.

وقد ساعد استخدام هذه الأساليب الإحصائية المتقدمة في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية تعكس واقع التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية، وتوفر أساسًا علميًا يمكن الاعتماد عليه في تفسير النتائج وصياغة التوصيات.

الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول: مفهوم التحول الرقمي

أصبح التحول الرقمي من أبرز المفاهيم المتداولة عالميًا ومحليًا نظرًا لدوره الكبير في تنمية الاقتصاد ورفع كفاءة القطاعات المختلفة، حيث تتجه الدول اليوم إلى رقمنة أنظمتها وخدماتها باعتبارها خيارًا استراتيجيًا.

للتحول الرقمي عدة تعريفات؛ وفقا لتنوع المنظور الذي منه نحدد المفهوم؛ فمن منظور الدولة والحكومة يعرف بأنه: "الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك، لإحداث تحول جذريّ في طريقة العمل عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل، لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل"(١١)، هذا من ناحية مفهوم التحول الرقمي بشكل عام.

ويُعرّف التحول الرقمي عمومًا بأنه عملية تغيير جذري في أساليب العمل التقليدية من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات وتسريعها والارتقاء بتجربة المستفيدين.

وفي السياق المصرفي الإسلامي تحديدًا، يُنظر إلى التحول الرقمي على أنه إدخال تقنيات حديثة – كالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء – بهدف تطوير نماذج الأعمال والعمليات، وابتكار منتجات مالية جديدة تتوافق مع احتياجات العملاء.

كما تشير تعريفات المؤسسات المتخصصة مثل شركة IDC" International Data Corporation" إلى أن التحول الرقمي هو عملية مستمرة تعتمد على بناء قدرات رقمية تمكّن المؤسسات من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، وتحقيق التكامل بين الأعمال الرقمية والتقليدية، وتحسين الكفاءة التشغيلية(١٢).

وتؤكد الأبحاث الحديثة أن التحول الرقمي أصبح قضية استراتيجية محورية في بيئة الأعمال، حيث بدأت معظم المؤسسات بالفعل في تطبيقه. إلا أن إدارة المخاطر المصاحبة له ما تزال أقل تطورًا مقارنة

---

(١١) برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، **نموذج قياس التحول الرقمي – القياس الثامن**، (السعودية، ٢٠١٩م)، متاح على www.yesser.gov.sa/AR/Transformation_Indicators/transformation_measurement_mechanism/Pages/8th-measurement.aspx.

(١٢) سلايمي، جميلة؛ بوشي، يوسف، **التحول الرقمي بين الضرورة والحاجة**، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، (٢٠١٩م)، مج١٠، ع٢، ص٩٤٨.

بسرعة تبني التقنيات الجديدة، لاسيما بعد جائحة كوفيد-١٩ التي كشفت عن فجوات واسعة بين القدرات الرقمية الموجودة ومتطلبات المرحلة.

جدول (٢): المقارنة بين الرقمنة والرقملة والتحول الرقمي[١٣].

المعيار	الرقمنة (Digitization)	الرقملة (Digitalization)	التحول الرقمي (Digital Transformation)
التركيز	تحويل البيانات	معالجة المعلومات	توظيف المعرفة
الهدف	تحويل الرموز أو البيانات إلى شكل رقمي	أتمتة العمليات الحالية داخل المنظمة	تغيير ثقافة المنظمة وطريقة عملها ونموذج العمل
النشاط	تحويل المستندات الورقية والصور والأفلام إلى صيغة رقمية	إنشاء عمليات رقمية متكاملة داخل المنظمة	إنشاء منظمة رقمية جديدة أو التحول إلى منظمة رقمية بالكامل
الأدوات	أجهزة الحاسوب وبرمجيات التحويل والتكويد	أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها	مزيج من التقنيات الرقمية الحديثة مثل **SMACIT**
التحديات	حجم البيانات والمادة الخام (**Volume**)	التكاليف والتحديات المالية (**Price**)	تحديات استراتيجية وتنظيمية وإدارية
أمثلة	مسح المستندات الورقية وتحويلها إلى ملفات رقمية	التسجيل الإلكتروني الكامل للعمليات(**Registration**)	تقديم جميع الخدمات بشكل إلكتروني من التسجيل إلى عرض وتوفير المحتوى

يتضح من الجدول السابق أن مفاهيم الرقمنة (Digitization) والرقملة (Digitalization) والتحول الرقمي (Digital Transformation) تمثل مراحل متدرجة في عملية التحول نحو البيئة الرقمية. فالرقمنة تعد المرحلة الأولى، حيث تركز على تحويل البيانات والمعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، كتحويل الوثائق الورقية إلى ملفات إلكترونية.

أما الرقملة فتتجاوز مجرد تحويل البيانات إلى إعادة تصميم العمليات والأنشطة داخل المنظمة اعتمادًا على التقنيات الرقمية، بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتسريع الإجراءات وتسهيل تقديم الخدمات. في حين يمثل التحول الرقمي المرحلة الأوسع والأعمق، إذ لا يقتصر على استخدام التقنيات الرقمية في العمليات، بل يشمل إحداث تغيير شامل في ثقافة المنظمة ونموذج عملها واستراتيجياتها، بما يتيح تقديم خدمات مبتكرة وتحقيق قيمة مضافة للمستفيدين في ظل البيئة الرقمية المتسارعة.

ومن ثم فإن التحول الرقمي يعد عملية استراتيجية متكاملة تتطلب توظيف التقنيات الحديثة وإعادة هيكلة العمليات التنظيمية بما يواكب متطلبات العصر الرقمي.

)13(Source: Savić, D. (2019). From digitization, through digitalization, to digital transformation. Online Searcher, 43(1), p. 37

المبحث الثاني: أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي

أظهرت التجارب العملية أثناء الجائحة أهمية الأنظمة الرقمية في ضمان استمرارية الخدمات، خاصة في الدول التي تمتلك بنية رقمية قوية؛ إذ ساعدت المنصات الرقمية في استمرار تقديم الخدمات الصحية والخدمية دون انقطاع، مما عزز القدرة التشغيلية وخفّف من آثار الأزمة. في المقابل، واجهت بعض الدول تحديات كبيرة نتيجة محدودية الموارد وضعف البنية التحتية الرقمية، وقصور المهارات، وارتفاع مخاطر الأمن السيبراني، وغياب استراتيجيات وطنية واضحة للتحول الرقمي.

ويمثل القطاع المصرفي أحد أبرز القطاعات التي تتأثر مباشرة بالتحول الرقمي، نظرًا لدوره الحيوي في الاقتصاد. وتكمن أهميته في قدرته على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، إضافة إلى دوره في استقرار النظام المالي. وقد أصبح القطاع المصرفي بحاجة ملحّة لتوظيف تقنيات المعلومات والاتصالات لإنشاء قواعد بيانات حديثة وتقديم خدمات أسرع وأكثر جودة تلبية لتوقعات العملاء.

كما يساهم التحول الرقمي في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، ودعم بناء الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وأنظمة الإدارة الإلكترونية. ويتطلب ذلك تطويرًا مستمرًا للبنية المعلوماتية من خلال توسيع استخدام الحواسيب والإنترنت والبرمجيات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

وفي السياق الليبي، أدركت الدولة أهمية التكنولوجيا كركيزة للإصلاح الاقتصادي والإداري، ولذلك تم إعداد استراتيجية التحول الرقمي الحكومية (ديسمبر ٢٠٢٢) بعد دراسة التجارب الدولية. وتركز الرؤية الليبية على بناء جهاز حكومي مبتكر يقدم خدمات ذكية ومبسطة، ويعزز الاقتصاد الرقمي ويحسن جودة حياة المواطن. وتطمح هذه الاستراتيجية إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيتمكن جميع الأفراد من الحصول على خدمات حكومية عالية الجودة في أي وقت ومن أي مكان وبوسائل اتصال مختلفة، عبر منظومة رقمية آمنة وفعّالة[١٤].

وتتمثل أهمية التحول الرقمي في المؤسسات، وخاصة الحكومية، في تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية المرتبطة بريادة الأعمال والابتكار وتطوير الأداء، ويساهم انتشار مجتمع المعلومات والمعرفة في تعزيز بناء الحكومة الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، وكل هذه الجوانب تتطلب التطوير المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة من خلال زيادة عدد الحواسيب الإلكترونية واستخداماتها في المعاملات والوظائف، وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات، وتطوير استخدام البرمجيات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة

---

(١٤) عبد الله، وفاء محمد، **الأمن السيبراني في القطاع المالي مع الإشارة إلى واقع الأمن السيبراني في ليبيا**، *مجلة الأستاذ*، (٢٠٢٣م)، ع٢٥، ص١٢٩–١٣٠.

الموارد البشرية، وتظهر أهمية التحول الرقمي بشكل مختلف لكل من مقدمي الخدمة، سواء الحكومة أو القطاع الخاص، وأيضًا للحاصلين على الخدمة[١٥].

ويمكن للباحث أن يشير لأهمية التحول الرقمي للصيرفات في الآتي:

- يتضمن التحول الرقمي إلغاء العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التقليل منه قدر الإمكان؛ مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء[١٦].
- تقليل تكلفة الإجراءات الإدارية والعملياتية[١٧].
- تطوير وتسهيل خدمات المعاملات حيث إنه يمكّن العملاء من الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في أيِّ وقت وفي أي مكان[١٨].

المبحث الثالث: دوافع التحول الرقمي في المصارف

بحسب تقرير أعدته شركة مايكروسوفت ٢٠١٦ عن طريق عمل استطلاع رأي حول دوافع التحول الرقمي في البنوك، إلى مجموعة من الدوافع من بينها[١٩]:

أولا: البيئة التشريعية والقانونية المشجعة على التحول الرقمي:

يتمثل التحول الرقمي في البنوك الإسلامية بليبيا في بيئة تشريعية ما تزال في طور التكوين، مع وجود مسودات قوانين للمعاملات والتجارة الإلكترونية وحماية البيانات، لكنها غير مكتملة ولا تلبي احتياجات القطاع المصرفي الإسلامي. ويعاني هذا القطاع من غياب تشريعات متخصصة، وضعف المعايير المحاسبية، ونقص القوانين المساندة كقانون الزكاة، كما يشكّل ضعف الثقافة التنظيمية وقلة التدريب الشرعي والتقني تحديًا كبيرًا أمام التحول. ويتطلب نجاح التحول الرقمي إشراف إدارة مستقلة[٢٠]، وموافقة رقابية

---

(١٥) جامعة الدول العربية (٢٠١٩م). الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي ١٤ فبراير. ١٣٣، PDCA للاستشارات الإدارية ٢٠١٨، والبنك الدولي (٢٠١٦).

(١٦) لخضر بن سعيد، **اتجاهات التحول الرقمي في الجزائر ومساهماته في استدامة التنمية**، *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، (الجزائر، ٢٠٢٢م)، مج٦، ع١، ص٣١٦.

(١٧) المصدر السابق، ص٣١٧.

(١٨) مغنوش، العطرة، **مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية**، *مجلة العلوم الاقتصادية*، (الجزائر: جامعة المسيلة، ٢٠٢٣م)، مج١٦، ع١، ص٣٣.

)19(Ditshego, K. J. (2018). Assessing the influence of digital transformation on digital maturity within a large corporate bank, p. 23

(٢٠) الكيلاني، عادل عبدالله، **أهم المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا**، *مجلة اتحاد المصارف العربية*، (٢٠١٣م)، ع٣٩٥، ص٦٧.

مسبقة، وإطارًا قانونيًا واضحًا يشمل قرارات من الجمعية العمومية واستيفاء المتطلبات الشرعية والقانونية. ويظل توفير بنية تشريعية قوية ضرورة لتجنب العقبات مثل محدودية الموارد وتأخر الموافقات[٢١].

ثانيا: ظهور الانترنت واعتماده عالميًا

أدى الانتشار العالمي للإنترنت وتطور تقنياته، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني، والعملات المشفرة، والهواتف الذكية، والحوسبة السحابية، إلى دفع البنوك الإسلامية الليبية نحو التحول الرقمي. فقد أسهم النمو الكبير للتجارة الإلكترونية وارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت في جعل الرقمنة ضرورة لمواكبة التغيرات في أنماط الاستهلاك وزيادة المنافسة في ظل الثورة الصناعية الرابعة[٢٢]. وأصبحت الخدمات الرقمية تتفوق على العمل المصرفي التقليدي بفضل السرعة والدقة وخفض التكاليف، إضافة إلى دور الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء. ومع ضغط العملاء والمنافسين والموظفين، بات على البنوك الإسلامية الليبية دراسة السوق الرقمي وتبنّي التجارب الدولية الناجحة، مثل التجربة الماليزية، لضمان تحول فعّال ومتوافق مع متطلبات العصر[٢٣].

ثالثا: ظهور شركات التكنولوجيا المالية

أصبح ظهور شركات التكنولوجيا المالية عاملًا رئيسيًا يدفع البنوك الإسلامية الليبية نحو التحول الرقمي، إذ تحولت هذه الشركات إلى منافس قوي يقدم خدمات مالية مبتكرة وذات كفاءة عالية وتكلفة منخفضة، مما أجبر البنوك على تطوير خدماتها لمواكبة التطور. وقد حسّنت التكنولوجيا المالية جودة الخدمات المصرفية ووسّعت نطاق الوصول للعملاء، خاصة أولئك الذين يواجهون صعوبة في التعامل مع القنوات التقليدية[٢٤]. وتبرز أهميتها للبنوك الإسلامية الليبية في قدرتها على بناء منظومة مصرفية متكاملة تشمل التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار والزكاة والوقف، وهي مؤسسات ما زال حضورها ضعيفًا في ليبيا. كما ساهم التطور السريع في تقنيات الاتصال والهواتف الذكية في تعزيز انتشار التكنولوجيا المالية عالميًا، مما يجعل تبنيها ضرورة للبنوك الإسلامية للحفاظ على تنافسيتها والالتزام بمبادئ الشريعة. [٢٥]

---

[٢١] أحمد، محمد علي صالح، والنعاس، حاتم عبد الرزاق أبو عجيلة، **التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية**، *مجلة جامعة الزيتونة*، (ليبيا، ٢٠١٧م)، ع٢٢، ص٤٨-٥٠.

[٢٢] بوغار، صبرينة، وتراري، مجاوي حسين، **تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك بوبيان الإسلامي**، *مجلة الميادين الاقتصادية*، (٢٠٢٢م)، مج٥، ع١، ص٢٠٧. والأبجي، كوثر عبد الفتاح محمود، **الضوابط الشرعية للتكنولوجيا المالية في المصرفية الإسلامية**، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، (٢٠٢٢م)، مج٤٣، ع٥٠٦، ص٣٧.

[٢٣] بكري، أسماء مبارك إبراهيم، **دور تطبيق التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية**، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، (٢٠٢٢م)، مج١٣، ع٢، ص٤٨٤.

[٢٤] والأبجي، كوثر عبد الفتاح محمود، **الضوابط الشرعية للتكنولوجيا المالية في المصرفية الإسلامية**، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، (٢٠٢٢م)، مج٤٣، ع٥٠٦، ص٣٧.

[٢٥] بوغار، صبرينة، وتراري، مجاوي حسين، **تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك بوبيان الإسلامي**، *المرجع السابق*، ص٢٠٤.

رابعا: تغير متطلبات العملاء وزيادة احتياجاتهم

أصبح تغيّر متطلبات العملاء وزيادة توقعاتهم دافعًا رئيسيًا للتحول الرقمي في البنوك الإسلامية، خاصة مع انتشار الإنترنت والهواتف الذكية وارتفاع وعي العملاء، ولا سيما فئة الشباب التي تطالب بخدمات مصرفية رقمية سريعة وسهلة وآمنة. وقد اعتمدت المؤسسات المالية تقنيات حديثة مثل البيانات الضخمة والسجلات الموزعة لتحسين العمليات وتوسيع قاعدة العملاء، كما أصبحت تجربة العميل محورًا أساسيًا في تصميم الخدمات الرقمية، في المقابل، أدى محدودية المنتجات المصرفية الإسلامية إلى تحديات في تلبية رغبات العملاء، مما يفرض ضرورة ابتكار أدوات مالية متوافقة مع الشريعة وقابلة للتطبيق في البيئة الرقمية. كما أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي عنصرًا مؤثرًا في سمعة البنوك، مما دفع العديد من البنوك الإسلامية إلى إنشاء فروع رقمية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الخدمات[٢٦].

وبناءً على ذلك، تحتاج البنوك الإسلامية في ليبيا إلى تبني التحول الرقمي كخيار استراتيجي، والاستفادة من التجارب الدولية، وفهم متطلبات العملاء لتقديم خدمات مبتكرة تعزز رضاهم وولاءهم في ظل المنافسة المتزايدة من شركات التكنولوجيا المالية[٢٧].

المبحث الرابع: تحديات التحول الرقمي في المصارف الإسلامية

أولا: ندرة القوى العاملة المؤهلة رقميًا

يمثل نقص الكفاءات الرقمية أحد أهم التحديات أمام التحول الرقمي في البنوك الإسلامية، حيث يعاني القطاع من ضعف في مهارات الموظفين التقنية نتيجة الاختيار غير المهني، وغياب التدريب، وضعف مخرجات التعليم[٢٨].

ويؤدي هذا إلى قصور في تنفيذ العمليات الرقمية وعدم القدرة على التعامل مع تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتحليل البيانات. كما يسهم انتشار الأمية الرقمية والخوف من التكنولوجيا في الحد من استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، إضافة إلى ضعف قدرة الموظفين على تقييم ومتابعة الأنشطة الاستثمارية وابتكار الحلول المناسبة[٢٩].

([٢٦]) معاد، سهى. **تطور البنوك الذكية في عصر الاقتصاد الرقمي**. *مجلة اتحاد المصارف العربية*، (٢٠٢١). ع٤٨٨، ص٨٥.

(٢٧) كاجيجي، خالد علي أحمد؛ أبو خزام، فوزي مصباح؛ أبو جناح، نبيل عبد الجليل، **التحول الرقمي وأثره في تطوير قطاع الأعمال الليبي: الواقع والآفاق**، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، (٢٠٢١م)، مج٤، ع٤، ص١٧١.

(٢٨) أبو النصر، مدحت محمد محمود، **التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية: الواقع والمأمول**، *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات*، (القاهرة: المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ٢٠٢٣م)، ع١١، ص٦١.

(٢٩) شحادة، مها خليل يوسف، **تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية**، *مجلة الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي*، (٢٠٢٢م)، مج٢، ع١، ص٧١.

وتبرز فجوة الثقة لدى العملاء، خاصة كبار السن، بسبب المخاوف الأمنية والاحتيال الإلكتروني، إلى جانب وجود نسبة كبيرة من الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، مما يعيق نجاح التحول الرقمي[٣٠]. ويزداد التحدي مع غياب البيئة التنظيمية الرقمية وضعف التخطيط الإداري، وغياب التغييرات الهيكلية اللازمة، وقلة البرامج التدريبية التي تؤهل الموظفين لمواكبة التطور التقني[٣١].

من جانب آخر، فإن طبيعة الاستثمارات التي تقوم بها البنوك الإسلامية الراغبة في التحول الرقمي لا بد أن تكون كافية وقادرة على تلبية المتطلبات المختلفة والتي تضطلع بدور كبير في تأهيل العاملين فيها، ولهذا فمما يجدر ذكره أن استثمارات البنوك الإسلامية تتميز بطبيعة خاصة تتطلب توافر نوعية مميزة من الموارد البشرية القادرة على دراسة وتقييم نوع وطبيعة الاستثمار وتحديد مدى ملاءمته للمشاركة فيه من قبل المصرف الإسلامي هذه الخصوصية تحتم على المصرف الإسلامي الراغب في التحول أن يوفر العناصر البشرية التي تتصف بالمهارات والخبرة الكافية والقادرة على الابتكار والتجديد في مجال العمل المصرفي الإسلامي، إضافة إلى إيمانها بقيم ومبادئ العمل المصرفي الإسلامي، بما يضمن قدرة هذا العنصر على الربط بين واقع العمل المصرفي، ومتغيراته في إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وللتوضيح فإن التحديات التي قد يتعرض لها البنك الإسلامي في نتيجة عدم تأهيل الموارد البشرية للتعامل مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي الرقمي يمكن تحديدها في الآتي: [٣٢]

١- تحديات عدم القدرة على دراسة واختيار العمليات الاستثمارية الملائمة.
٢- تحديات عدم قدرة العنصر البشري على متابعة الأنشطة الاستثمارية.
٣- عدم القدرة على ابتكار حلول للمشكلات التي يفرزها الواقع المصرفي وتطبيقاته العملية.

ولذلك فإن من التحديات الخطيرة فيما يتعلق بعمليات التحول في البنوك الرقمية الإسلامية عدم دراية الموظفين بكيفية الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وهذا يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الإلكترونية بالشكل الصحيح.[٣٣]

---

(٣٠) النجداوي، محمد زياد سليمان، والطالب، غسان سالم، **التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية: واقع وتحديات**، (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع ٤٣)، ٢٠٢٣، ص١٧٤.

(٣١) تخربين، وليد؛ بوخرص، أحمد أمين، **واقع وآفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف البلاد السعودي**، *مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات*، (الجزائر، ٢٠٢٢م)، مج٤، ع١، ص١٥٦.

(٣٢) الكيلاني، عادل عبد الله، **أهم المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا**، *مرجع سابق*، ع٣٩٥، ص٦٤-٦٥.

(٣٣) شحادة، مها خليل يوسف، **تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي**، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (٢٠٢١م)، ع٥٧، ص٢٤٥-٢٤٦.

ثانيا: قيود الميزانية والقدرة على التمويل

من التحديات المتعلقة بالتحول التحول الرقمي في الخدمات المصرفية الإسلامية القيود التي تكون على ميزانيات البنوك الإسلامية وقدرتها على التمويل، حيث يلاحظ أن التمويل هو العائق الأكبر للتحول الرقمي، فهو يحتاج إلى ميزانية كبيرة جدًا لتمويل مبادرات التحوّل الرقمي والاستثمار في التقنيات الحديثة المكلفة بلا شك والنفقات التكنولوجية، ويتطلب مهارات رقمية كفؤة، وربما يحتاج أيضًا للقيام بشراكة مع مؤسسة تكنولوجية لتقديم الاستشارات والحلول التكنولوجية، ولمساعدتها أثناء رحلة التحوّل الرقمي، كل هذا يتطلب مبالغ كبيرة جدًا وميزانيات قد تعجز عنها المؤسسات المالية الإسلامية [٣٤].

كما يشكل التمويل الرقمي تهديدًا للسيولة الوطنية بسبب سهولة تحويل الأموال عبر الحدود، مما يعرض الاقتصاد لمخاطر نقص أو زيادة السيولة[٣٥]. وقد تفاقمت مشكلة السيولة خلال الأزمات مثل جائحة كورونا نتيجة تراجع السداد وزيادة السحوبات، مما أدى إلى ضغوط كبيرة على رأس المال ونسب كفايته[٣٦].

ثالثا: تحديات ذات صلة بتطوير المنتجات

تواجه البنوك الإسلامية تحديًا جوهريًا في تطوير منتجات مصرفية رقمية مبتكرة، إذ تعاني من محدودية الأدوات المالية الإسلامية المتاحة، واعتماد كثير من المنتجات على صيغ تقليدية معدّلة فقط لتتوافق مع الشريعة، مما يجعلها أقل قدرة على تلبية رغبات العملاء. كما أن غياب الخبرة في ليبيا في مجال العمل المصرفي الإسلامي وعدم تراكم التجارب العملية يزيد من صعوبة ابتكار منتجات حديثة تتماشى مع التطور السريع في العمل المصرفي الرقمي، وهو ما يعرقل قدرتها على المنافسة في السوق[٣٧].

رابعا: ثقافة رفض التغيير أو الثقافة المقاومة للتغيير

تُعد الثقافة المقاومة للتغيير من أبرز التحديات التي تعيق التحول الرقمي في البنوك الإسلامية، حيث يرفض بعض الموظفين والعملاء التعاملات الرقمية بسبب الخوف من المجهول أو التمسك بالأساليب التقليدية. ويحتاج التحول الرقمي إلى تغيير ثقافي شامل داخل المؤسسة يقوم على تعزيز الابتكار والتعاون

---

(٣٤) شحادة، مها خليل يوسف، **تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية**. (مجلة الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي، مج٢، ع١)، ٢٠٢٢، ص٧٢.

(٣٥) شحادة، مها خليل يوسف، **تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية**، *المرجع السابق*، ص٢٤٩.

(٣٦) مباركي، سامي؛ مقعاش، سامية، **التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا**، *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، (الجزائر: جامعة خنشلة، ٢٠٢١م)، مج٥، ع١، ص١٦٦.

(٣٧) الكيلاني، عادل عبد الله، **أهم المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا**، *مرجع سابق*، ص٦٥.

وتقبّل التطوير. وتشير الدراسات، مثل تقرير شركةMcKinsey ، إلى أن مقاومة الموظفين للتغيير تعدّ من أكبر العقبات أمام نجاح التحول الرقمي. كما أن ضعف الوعي الرقمي في المجتمعات العربية، رغم توسع السوق وظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، يؤكد ضرورة نشر ثقافة رقمية واعية تُمكّن البنوك الإسلامية من مواكبة المستقبل بكفاءة(٣٨).

ولا شك أن نشر الثقافة الرقمية من الأهمية بمكان في ظل حقيقة مفادها أنه بسب زيادة أعداد سكان الدول العربية التي تتجاوز نحو ٣٦٠ مليون نسمة، بما يجعلها سوقًا واعدًا للاستثمارات في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك حسب ما أسفرت عنه بيانات صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠١٩ م، كما أن ظهور شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، تساعد على تحسين الخدمات المالية، وتقليل التكاليف وتسريع الوصول إلى المستهلكين.(٣٩)

سادسا: البنية التحتية وخدمات الإنترنت

من الثابت أن لسرعة الانترنت أهمية كبيرة بالنسبة للتحول الرقمي، فسرعة الانترنت تعدّ عامل تمكين مهم للتعامل مع الخدمات المصرفية الرقمية، فإذا لم تكن بالمستوى المطلوب، فهي تؤثر على كفاءة العمليات المصرفية الرقمية ولاسيّما لسكان المناطق البعيدة عن العاصمة، وهنا يكمن التحدي في عدم تمكن هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى التقنيات الرئيسية مثل شبكات الاتصال بالإنترنت عالية السرعة. (٤٠)

وبناء على هذا فإن من التحديات التي تواجه تحول البنوك الإسلامية إلى العمليات الرقمية ما يتعلق بالبنية التحتية وخدمات الانترنت، فمن الثابت أن البنية التحتية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، من شبكات الاتصال، وأجهزة الاتصالات، والهواتف الثابتة والنقالة، والحواسيب الآلية وبرامج التطبيقات، وانتشار الانترنت، والحاسبات المضيفة، ومزودي خدمات الانترنت، ولواحقها اللازمة بالإضافة إلى بنية الاتصالات عريضة النطاق؛ حيث تمثل هذه البنية الوسيلة الممكنة للتحول الرقمي، وهي مطلب رئيسي من متطلبات التحوّل الرقمي.

---

(٣٨) شحادة، مها خليل يوسف، **تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية**، مرجع *سابق*، ص٧٢–٧٣.

(٣٩) النجداوي، محمد زياد سليمان، والطالب، غسان سالم، **التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية: واقع وتحديات**، مرجع سابق، ص١٧٤.

(٤٠) شحادة، مها خليل يوسف، **تأثير أبعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الإسلامية: بحث تطبيقي في البنوك الإسلامية الأردنية**، مرجع *سابق*، ص٧٥.

ويكمن التحدي الخاص بالبنية التحتية في أن الثورة الرقمية ظاهرة عالمية، إلا أنه لم يستفد الجميع منها بالقدر نفسه، فلا يزال هناك تفاوت هائل أو كبير أو ما يسمى بالفجوة الرقمية فيما بين البلدان وداخلها من حيث الانتشار، ويسر التكلفة، وأداء الخدمات الرقمية، ومن بين العوامل التي تسهم في ذلك، ارتفاع أسعار خدمات الانترنت أو الخطوط الثابتة عريضة النطاق؛ إذ يشكل نقص البنية التحتية الرقمية والعراقيل التنظيمية عائقًا أمام تطوير خدمات الاتصالات عريضة النطاق ومن ثمَّ نجاح التحوّل الرقمي، فوفقًا للبنك الدولي فقد بلغت تكلفة خدمات المحمول عريضة النطاق ما يقرب من ١٧% من متوسط النصيب الشهري للفرد من إجمالي الدخل القومي في البلدان الأقل نموًا، مقارنة بالنسبة العالمية التي لا تتجاوز ٥%، ووفقًا لتقرير اقتصاد المعرفة للعالم العربي عام 2016 فقد حققت دول مثل الإمارات وقطر والبحرين وعمان درجات مرتفعة تتراوح بين 75 و 87 في مؤشر البنية التحتية والمحتوى الرقمي، ولم تحقق ليبيا إلا مستويات قليلة، وفي الواقع فإن هذه المؤشرات دون المستوى المطلوب، وذلك بالمقارنة بدول التعاون الخليجي، وبصفة خاصة دولة الإمارات والبحرين وقطر، هذه الدول التي حصلت على المراكز الأولى في مؤشر البنية التحتية والمحتوى الرقمي [٤١].

ويظهر بوضوح أن القطاع المصرفي الرقمي الإسلامي يعاني من ضعف البنية التكنولوجية والاحتياجات البشرية من أجل التعامل مع المصادر الرقمية، وإتقان الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تستعمل في التعامل معها، إضافة إلى ضعف البنية التحتية في بعض المنشآت التي لم تؤهل بالشكل الكافي لتحقيق التحول الرقمي.[٤٢]

وما سبق يؤكد أن البنية التحتية الضعيفة فيما يتعلق بخدمات الانترنت ستمثل تحديًا جوهريًا يتطلب جهودًا كبيرة للتغلب عليه.

المبحث الخامس: موقف الشريعة الإسلامية من التحول الرقمي

تتميز الشريعة الإسلامية بمرونتها وقدرتها على استيعاب كل تطور جديد ما دام لا يتعارض مع مقاصدها وأحكامها، وقد جعل الله سبحانه وتعالى هذا الدين كاملًا وشاملًا لكل جوانب الحياة، ومن أبرزها الجانب الاقتصادي والمالي. فالشريعة جاءت بقواعد عامة تصلح لكل زمان ومكان وتسمح للجهد البشري بالاجتهاد والابتكار ضمن حدود الشرع، إذ إن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم، وهو ما يفتح الباب أمام قبول التطورات الحديثة التي تحقق مصالح الناس دون الوقوع في المحظورات الشرعية، قال تعالى: «**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**»، وقال سبحانه: «وَمَا

(٤١) المصدر السابق، ٢٠٢٢، ص٧٤.

(٤٢) عويد، ناهي أحمد؛ جواد، عاتكة ثامر، **تحديات التحول إلى البيئة الرقمية: الأمانة العامة للمكتبة المركزية لجامعة الفلوجة أنموذجًا**، *مجلة الجامعة العراقية*، (٢٠٢٢م)، ع٥٤، ج٢، ص٢٩١.

جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»، وهي آيات تؤكد على التيسير ورفع الحرج الذي يعد أساسًا لقبول التقنيات الحديثة. وقد سايرت الشريعة الإسلامية التطورات الاقتصادية عبر التاريخ، ولم تقف ضد الابتكار، بل كانت تحمي المتعاملين من الظلم والربا والغرر، كما جاء في حديث النبي ﷺ للصحابي الذي أراد مبادلة التمر الجيد بالرديء: «لا تفعل، بعِ الجمع بالدراهم ثم اشترِ بالدراهم جنيبًا»[٤٣]، مما يدل على ضرورة البحث عن حلول تحقق المصلحة الاقتصادية دون مخالفة الضوابط الشرعية.

وإن من خلال الحديث نرى أهمية البحث عن حلول تلبي الحاجات الاقتصادية دون الإخلال بالأحكام الشرعية، لكن الملاحظ أنّ الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل هذه الحلول وبتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية، ووضع الضوابط لها، وهذا ما يتفق مع القول بأن الأصل في المعاملات الحل إلا ما كان معارضاً نصاً أو حكماً شرعياً ثابتاً، وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجّر دائرة الابتكار على العكس حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد[٤٤].

"ومن الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية للتطور؛ عدم جواز استحالة المحرمات إلى مباحات لمجرد تغير الوسائل أو بحجة التطور؛ فالمحرمات كالربا والغرر تظل محظورة لحماية أطراف العقد. ومع ذلك، تتسم الشريعة بالمرونة في قبول كل جديد يساهم في تيسير المعاملات، انطلاقاً من قاعدة أن 'الأصل في المعاملات الإباحة'، وقصد التيسير ورفع الحرج عن المكلفين. ومن ثم، يعد الاستحسان والاستصلاح (المصلحة المرسلة) المعيار الأدق في ضبط قبول المستجدات المتعلقة بالتطور والرقمنة، بما يضمن تحقيق منافع الناس دون الإخلال بالمقاصد الشرعية"[٤٥].

وبذلك يتضح أن الشريعة تضيق دائرة المحظور وتوسع دائرة المباح، الأمر الذي يسمح بالتجديد والتطوير بما يناسب احتياجات العصر. ومع ظهور الرقمنة والتكنولوجيا المالية وتقنيات البلوك تشين والعقود الذكية والذكاء الاصطناعي والتمويل الجماعي، أصبحت هذه الأدوات جزءًا من المنظومة الاقتصادية الحديثة، ولم يتعارض معظمها مع الصيرفة الإسلامية من حيث المبدأ، غير أن التحدي الأكبر للمؤسسات المالية الإسلامية يكمن في ضرورة الانتقال من تقليد الأدوات التقليدية إلى ابتكار منتجات مالية أصيلة تتوافق مع الضوابط الشرعية دون التحايل أو المحاكاة الشكلية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تُبنى المنتجات الرقمية على أسس شرعية محكمة تراعي المقاصد، وتلتزم بالشروط القانونية والفنية، وتقدم قيمة اقتصادية حقيقية. وقد ظهرت عدة حلول رقمية تتوافق مع الشريعة مثل منصات التمويل

---

(٤٣) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، كتاب الوكالة، باب الوكالة في الصرف والميزان، ج٣، ص٩٨، ح٢٣٠٢.

(٤٤) السويلم، إبراهيم سالم، **صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي**، (الرياض: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ٢٠٠٠م)، ص٩.

(٤٥) قندور، عبد الكريم، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م)، ص١.

الجماعي، والمستشار الآلي، والحاسب الإسلامي، ونظم قواعد البيانات المتخصصة في التمويل الإسلامي مثل بوابة التمويل الإسلامي التي جمعت بيانات مئات العلماء. وتؤكد هذه الابتكارات أن التحول الرقمي يمكن أن يكون وسيلة لخدمة المقاصد الشرعية وحفظ المال وتنميته، إذا تم ضبطه بالضوابط الشرعية التي تمنع الربا والغرر والجهالة. ومن أجل تبني التحول الرقمي في القطاع المالي الإسلامي بطريقة سليمة، يجب التأكد من صلاحية التكنولوجيا المالية وملاءمتها للضوابط الشرعية، وألا تكون وسيلة للتحايل على المحرمات، وأن يتم ضبط العقود المبرمة مع شركات التقنية وفق أحكام الشريعة، وأن تُشرف لجان شرعية متخصصة على كل مراحل التحول، مع إخضاع المنتجات الرقمية للتدقيق الشرعي المستمر. وبذلك يتبين أن الشريعة لا تمنع التطور بل ترحب به ما دام يحقق المصالح الشرعية ويحفظ حقوق الأطراف ويعزز التنمية، مسترشدة بقوله تعالى: «**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى**» الذي يحث على العمل المشترك الذي يحقق الخير والنفع للمجتمع.

وقد أكدت الشريعة هذا الانفتاح المنضبط بالتشريع القرآني، إذ يقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] وهو نص يقرر بوضوح مشروعية المعاملات الاقتصادية القائمة على البيع المشروع، وحرمة كل ما يؤدي إلى الربا مهما اتخذ من صور. كما يقول سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ**﴾ [النساء: ٢٩] وهو أصل عظيم يرسخ مبدأ التراضي والشفافية في كل معاملة، وهو ما يجعل الرقمنة وسيلة مشروعة إذا التزمت بهذه الضوابط وحققت مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته.

التحليل الإحصائي للبيانات:

أولاً: فحص البيانات وتهيئتها

قبل البدء في التحليل الإحصائي، تم فحص البيانات للتأكد من سلامتها وخلوها من القيم المفقودة أو الأخطاء في الإدخال. كما تم اختبار وجود القيم المتطرفة (**Outliers**) التي قد تؤثر في نتائج التحليل. وقد أظهرت نتائج الفحص عدم وجود قيم مفقودة أو مشاهدات شاذة بين مفردات العينة البالغ عددها (400) مفردة، مما يشير إلى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

كما تم التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات لضمان ملاءمتها لاستخدام الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

للتحقق من درجة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، تم استخدام معامل **كرونباخ ألفا** (**Cronbach's Alpha**) ومعامل **ماكدونالد أوميجا** (**McDonald's Omega**) لقياس ثبات محاور الاستبانة.

وقد أظهرت النتائج أن جميع معاملات الثبات جاءت أعلى من الحد الأدنى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠.٧٠)، مما يدل على وجود مستوى مرتفع من الاتساق الداخلي بين الفقرات.

جدول (٣): ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	Cronbach α	McDonald ω
تطبيق التحول الرقمي	11	0.864	0.868
تسهيل الخدمات المصرفية	15	0.851	0.851
جودة الخدمات المصرفية	8	0.806	0.810
التحديات والمخاطر	4	0.836	0.840
نقاط الضعف	4	0.849	0.850
الاستبانة ككل	42	**0.912**	**0.909**

وتشير هذه النتائج إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية، مما يجعلها مناسبة لاستخدامها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

ثالثاً: الصدق البنائي للأداة

تم التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة باستخدام **التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis)**.

وقبل إجراء التحليل العاملي تم اختبار ملاءمة البيانات باستخدام:

- معامل **Kaiser–Meyer–Olkin (KMO)**
- اختبار **Bartlett's Test of Sphericity**

وقد أظهرت النتائج أن قيمة **KMO** بلغت **0.929** وهي قيمة مرتفعة تشير إلى ملاءمة البيانات للتحليل العاملي، كما كان اختبار **Bartlett** دالاً إحصائياً عند مستوى (**p < 0.05**) مما يدل على وجود ارتباطات كافية بين الفقرات.

وأسفر التحليل العاملي عن استخراج **أربعة عوامل رئيسية** فسّرت مجتمعة ما نسبته (**49.565%**) **من التباين الكلي**، وهي نسبة مقبولة في الدراسات الاجتماعية.

وقد تمثلت هذه العوامل في:

١. تطبيق التحول الرقمي.
٢. المعوقات والتحديات.
٣. أثر التحول الرقمي على الخدمات المصرفية.
٤. جودة الخدمات المصرفية.

مما يدل على وجود بنية عاملية واضحة ومتسقة مع الإطار النظري للدراسة.

رابعاً: النموذج القياسي للدراسة

للتحقق من صلاحية نموذج القياس، تم استخدام **التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis)** ضمن إطار **نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)**.

وقد أظهرت مؤشرات جودة المطابقة أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من التوافق مع البيانات.

جدول (٤): مؤشرات مطابقة النموذج

المؤشر	القيمة
X^2/df	1.53
CFI	0.991
TLI	0.990
GFI	0.981
NFI	0.974
IFI	0.991
SRMR	0.053
RMSEA	0.037

وتشير هذه النتائج إلى أن جميع مؤشرات المطابقة تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، حيث إن القيم الأعلى من (٠.٩٠) لمؤشرات المطابقة تعد دليلاً على جودة النموذج، بينما تشير قيم **RMSEA** الأقل من (٠.٠٥) إلى ملاءمة ممتازة للنموذج.

وبذلك يمكن القول إن النموذج القياسي المستخدم في الدراسة يتمتع بدرجة عالية من المطابقة مع البيانات الفعلية.

خامساً: الصدق التمييزي

تم اختبار الصدق التمييزي باستخدام معيار **Fornell–Larcker**، والذي يعتمد على مقارنة الجذر التربيعي لمتوسط التباين المفسر لكل بُعد مع معاملات الارتباط بين الأبعاد.

وأظهرت النتائج أن جميع القيم القطرية للجذر التربيعي لمتوسط التباين المفسر كانت أعلى من معاملات الارتباط بين الأبعاد المختلفة، مما يؤكد تحقق الصدق التمييزي لأداة الدراسة.

وبناءً على ذلك، يمكن التأكيد أن الأداة المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، مما يعزز من مصداقية النتائج التي تم التوصل إليها.

مناقشة النتائج والتحليل:

سوف تتم مناقشة النتائج وفقا لما توصلت إليه (الدراسة من أسئلة) كما يلي:

السؤال الأول: هل هناك تطبيق فعلي للتحول الرقمي في المصارف الليبية الإسلامية؟

تشير نتائج الدراسة إلى أن مستوى التحول الرقمي في المصارف الليبية الإسلامية متوسط مائل إلى الضعف؛ إذ بلغ المتوسط العام لتقييم أفراد العينة 2.57، مما يعكس أن تطبيق التحول الرقمي ما يزال محدودًا وغير ناضج.

ورغم وجود بعض الجهود في الجانب التسويقي للخدمات الرقمية، إلا أن تأثيرها لا يزال ضعيفًا (متوسط ٢.٨٧)، وهو ما يوضح أن الحملات التسويقية لم تُحدِث التحسين المطلوب في التجربة الرقمية.

أما البنية التحتية الرقمية فتظهر كأضعف الجوانب، حيث حصلت الفقرات المتعلقة بالجاهزية التقنية وسلاسة المعاملات الرقمية على أقل المتوسطات (٢.١٨ و٢.١١)، مما يكشف عن فجوة كبيرة بين ما يُعلن عنه وبين الواقع التشغيلي الفعلي.

كما أظهرت النتائج أن الأدوات الرقمية مثل المواقع الإلكترونية والتطبيقات المصرفية متوفرة، لكنها تحتاج إلى تطوير كبير من حيث التفاعل والفعالية (حوالي ٢.٧٥)

أما الدعم الفني والإرشادي فهو مقبول نسبيًا، لكنه لا يزال دون مستوى تطلعات العملاء، ويحتاج إلى تحسين مستمر ليواكب متطلبات التحول الرقمي الحقيقي.

بشكل عام، تؤكد النتائج أن التحول الرقمي في المصارف الليبية الإسلامية لا يزال في مرحلة أولية، وأن الجوانب التقنية –خصوصًا البنية التحتية وسلاسة الإجراءات– تمثل التحدي الأكبر مقارنة بالجوانب الترويجية. لذا تحتاج المصارف إلى تبني استراتيجية شاملة تركز على تحديث البنية التحتية، وتطوير الأنظمة الرقمية، وتحسين الدعم الفني، لضمان تقديم خدمات رقمية فعالة وذات موثوقية عالية.

التساؤل الثاني: هل يساهم التحول الرقمي في تسهيل الخدمات المصرفية الإسلامية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة التحول الرقمي في تسهيل الخدمات المصرفية الإسلامية ما تزال محدودة؛ إذ بلغ المتوسط العام (٢.٥٣) وبأهمية نسبية (٥٠%)، وهو ما يعكس تقييمًا متوسطًا مائلًا للانخفاض. وقد تبين أن الرقمنة أسهمت في تحسين بعض جوانب تجربة العملاء فقط، بينما ظل تأثيرها ضعيفًا على المستوى التقني والتشغيلي.

أولًا: الجوانب الإيجابية أظهرت النتائج أن التحول الرقمي قدّم بعض الفوائد للعملاء، مثل سرعة الاستجابة للشكاوى، وتوفير الوقت والجهد، ورفع مستوى الرضا والولاء؛ إذ جاءت هذه الفقرات بأعلى المتوسطات، ما يدل على أن التحسينات ركزت على الواجهة الأمامية للخدمة.

ثانيًا: جوانب القصور في المقابل، أظهرت النتائج ضعفًا واضحًا في البنية التحتية الرقمية والأمان المعلوماتي، حيث جاءت تقييمات الأمن والتحديث وحماية البيانات في أدنى المستويات. كما أن الخدمات الإلكترونية المتاحة تفتقر إلى التكامل، ما يعكس فجوة بين التطلعات والواقع.

ثالثًا: خصوصية العمل المصرفي الإسلامي تشير النتائج إلى أن الأنظمة الرقمية الحالية لا تعالج بما يكفي خصوصية المنتجات الإسلامية مثل المرابحة والإجارة والمضاربة؛ إذ تركز الخدمات الرقمية على الجوانب العامة دون تطوير حلول متخصصة للمنتجات الشرعية.

التساؤل الثالث: ما التحديات والمخاطر التي تواجه عمليات التحول الرقمي في الخدمات المصرفية الإسلامية، وما الضمانات التشريعية المتبعة والمقترحة في تفادي هذه المخاطر والتحديات؟

تُظهر النتائج الإحصائية أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور التحديات والمخاطر بلغ (٣.١١٥) بانحراف معياري (١.٢٠٨)، وبأهمية نسبية بلغت (٦٢%)، وهو ما يشير إلى وجود تحديات حقيقية تواجه مسار التحول الرقمي في المصارف الإسلامية، وأن هذه التحديات لا يمكن تجاهلها عند السعي لتطوير البنية الرقمية أو تنفيذ خطط التحول الرقمي. كما تعكس هذه النتائج وعيًا واضحًا لدى المشاركين بطبيعة المخاطر التقنية والثقافية والتنظيمية التي قد تؤثر في كفاءة هذا التحول واستدامته.

وقد بينت النتائج أن أبرز التحديات يتمثل في ضعف انتشار ثقافة استخدام التكنولوجيا بين فئات واسعة من العملاء، وخاصة كبار السن، بمتوسط (٣.٢٣). ويُعد هذا التحدي ذا طبيعة اجتماعية وثقافية، حيث ما زالت شريحة من العملاء تفضل التعامل التقليدي، الأمر الذي يحد من انتشار القنوات الرقمية. كما أظهرت النتائج محدودية انتشار شبكات الإنترنت بين المستخدمين بمتوسط (٣.١٥)، مما يعكس قصورًا في البنية التحتية الرقمية الضرورية لضمان وصول سلس وفعّال للخدمات المصرفية الإلكترونية.

وجاءت المخاوف المتعلقة بأمن المعلومات في المرتبة الثالثة بمتوسط (٣.٠٦)، وهو ما يدل على وجود قلق كبير لدى العملاء والمصرفيين تجاه مخاطر الاختراق وسرقة البيانات وضعف الحماية الإلكترونية. كما ظهر أن بعض القيادات المصرفية ما زالت غير متقبلة للتغيير أو تعاني من تقادم فكري تجاه تقنيات التحول الرقمي، وهو ما يشكل عائقًا تنظيميًا مهمًا أمام تبني التغيير داخل المصارف.

وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مزدوجة؛ فهي من جهة ترتبط بجاهزية البنية التحتية الرقمية، ومن جهة أخرى ترتبط بجاهزية العنصر البشري وثقافة الاستخدام، إضافة إلى خصوصية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتطلب أنظمة رقمية أكثر دقة وامتثالًا للضوابط الشرعية. كما أن ضعف الثقافة الرقمية ومخاوف الأمن السيبراني قد تؤثر سلبًا على ثقة العملاء وعلى مستوى الإقبال على استخدام المنصات الرقمية، الأمر الذي ينعكس على فعالية التحول الرقمي.

أما بخصوص الضمانات التشريعية المتبعة والمقترحة، فإن النتائج تؤكد الحاجة إلى تحديث التشريعات الحالية بما يتوافق مع طبيعة المصارف الإسلامية ومتطلبات التحول الرقمي. ويشمل ذلك وضع ضوابط شرعية وتقنية موحدة، وإلزام المصارف بتوفير آليات توثيق إلكتروني آمنة، وبناء مراكز بيانات محلية أو إقليمية لحماية المعلومات وفقًا للمعايير الشرعية. كما يمكن اقتراح تبني مواثيق أخلاقية للتعامل الرقمي تدمج بين أحكام الشريعة ومبادئ حماية المستخدم، وتعزيز التنسيق بين البنوك المركزية وهيئات الرقابة الشرعية لضمان وضع ضوابط ملزمة تشجع على الابتكار وتضمن في الوقت نفسه حماية العملاء واستقرار الخدمات الرقمية.

الخاتمة:

أولاً: النتائج

تناولت هذه الدراسة بالتحليل واقع التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية، مستعينة بإطار نظري متكامل ودراسة ميدانية شملت (400) مفردة، بهدف الكشف عن مستوى التطبيق الفعلي، وأبرز التحديات والمخاطر المرتبطة به، ومدى مساهمته في تسهيل الخدمات المصرفية الإسلامية، مع بيان الموقف الشرعي من هذه التقنيات الحديثة. وفي ضوء ما أسفرت عنه النتائج الإحصائية، وما تم التوصل إليه من تحليلات نظرية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج، كالآتي:

١) في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل لواقع التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية، يتضح أن هذا التحول لا يزال في مراحله الأولى، حيث بلغ المتوسط العام لتطبيق التحول الرقمي ٢.٥٧ من ٥، وهو ما يشير إلى مستوى متوسط مائل إلى الضعف، ويعكس أن التطبيق العملي لا يزال محدوداً وغير ناضج، ولا يعكس تحولاً استراتيجياً متكاملاً، بل يقتصر في كثير من الأحيان على مبادرات جزئية تركز على الجوانب الشكلية أكثر من الجوهرية. ورغم وجود بعض الجهود التسويقية للخدمات الرقمية التي حصلت على متوسط ٢.٨٧، إلا أن تأثيرها لا يزال ضعيفاً، مما يعكس فجوة واضحة بين ما يُعلن عنه وبين الواقع التشغيلي الفعلي.

٢) تواجه عملية التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية مجموعة من التحديات الهيكلية والتقنية والبشرية والتشريعية التي تحد من فاعليتها، حيث بلغ المتوسط الكلي لمحور التحديات

والمخاطر ٣.١١٥ بأهمية نسبية ٦٢%. وقد تمثلت أبرز هذه التحديات في ضعف انتشار ثقافة استخدام التكنولوجيا بين فئات واسعة من العملاء وخاصة كبار السن بمتوسط ٣.٢٣، يليه محدودية انتشار شبكات الإنترنت بين المستخدمين بمتوسط ٣.١٥، ثم المخاوف المتعلقة بأمن المعلومات والاختراق بمتوسط ٣.٠٦، بالإضافة إلى عدم تقبل بعض القيادات المصرفية للتغيير أو معاناتهم من تقادم فكري تجاه تقنيات التحول الرقمي.

٣) لقد أظهرت النتائج أن البنية التحتية الرقمية تمثل الحلقة الأضعف في مسار التحول، حيث حصلت فقرات الجاهزية التقنية وسلاسة المعاملات الرقمية على أقل المتوسطات (٢.١٨ و٢.١١ على التوالي)، مما يكشف عن فجوة كبيرة تعيق تحقيق التحول الرقمي الحقيقي. كما يعاني القطاع من ضعف التكامل بين الأنظمة، ومحدودية كفاءة الخدمات الإلكترونية، وارتفاع المخاوف المرتبطة بالأمن السيبراني، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على ثقة العملاء ويحد من انتشار الخدمات الرقمية.

٤) كشفت الدراسة عن قصور واضح في قدرة الأنظمة الرقمية الحالية على استيعاب خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، حيث تشير النتائج إلى أن الخدمات الرقمية تركز على الجوانب العامة دون تطوير حلول متخصصة للصيغ الشرعية مثل المرابحة والإجارة والمضاربة. وهذا يستدعي تطوير نماذج رقمية مبتكرة تتوافق مع الضوابط الشرعية، بدلاً من الاكتفاء بمحاكاة الأنظمة التقليدية.

٥) أظهرت النتائج أن مساهمة التحول الرقمي في تسهيل الخدمات المصرفية الإسلامية ما تزال محدودة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور ٢.٥٣ بأهمية نسبية ٥٠ %فقط. وقد تبين أن التحول الرقمي قدّم بعض الفوائد للعملاء مثل سرعة الاستجابة للشكاوى وتوفير الوقت والجهد، لكنه في المقابل يعاني من ضعف واضح في البنية التحتية الرقمية والأمان المعلوماتي، حيث جاءت تقييمات الأمن والتحديث وحماية البيانات في أدنى المستويات.

٦) تثبت الشريعة الإسلامية مرونتها وقدرتها على استيعاب التحول الرقمي، حيث تضيق دائرة المحظور وتوسع دائرة المباح، مما يسمح بالتجديد والتطوير بما يناسب احتياجات العصر، بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية التي تمنع الربا والغرر والجهالة، مع ضرورة الإشراف الشرعي المستمر على كل مراحل التحول وإخضاع المنتجات الرقمية للتدقيق الشرعي الدائم. كما تؤكد النتائج الحاجة الملحة إلى تحديث التشريعات الحالية ووضع ضوابط شرعية وتقنية موحدة، وإلزام المصارف بتوفير آليات توثيق إلكتروني آمنة، وتعزيز التنسيق بين البنوك المركزية وهيئات الرقابة الشرعية.

٧) تجدر الإشارة إلى أن الدراسة قد تمتعت بجودة عالية في أداة القياس المستخدمة، حيث بلغ معامل كرونباخ ألفا للاستبانة ككل ٠.٩١٢، كما حققت قيمة معامل KMO مستوى مرتفعاً

بلغ ٠.٩٢٩، وجاءت جميع مؤشرات مطابقة النموذج ضمن الحدود المقبولة إحصائياً (RMSEA = 0.037)، مما يؤكد صلاحية النتائج ومصداقيتها.

وفي الختام، يمكن التأكيد على أن التحول الرقمي لم يعد خياراً تكميلياً، بل أصبح ضرورة حتمية لضمان استمرارية المصارف الإسلامية وتعزيز قدرتها التنافسية في ظل بيئة مالية عالمية تتسم بالتسارع والتطور. ومن ثم، فإن تبني هذا التحول بشكل علمي ومدروس سيسهم في تحقيق نقلة نوعية في جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، ويعزز من دورها في دعم التنمية الاقتصادية وفق إطار متوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما سبق، فإن نجاح التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة تقوم على إعادة هيكلة البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير أنظمة أمن معلومات متقدمة، إلى جانب تحديث التشريعات، وتفعيل دور الهيئات الرقابية والشرعية في مواكبة هذا التحول. كما ينبغي التركيز على بناء ثقة العملاء من خلال تقديم خدمات رقمية آمنة وموثوقة وسهلة الاستخدام، تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم وتوقعاتهم المتزايدة.

١) تبني استراتيجية رقمية شاملة مدعومة من الإدارة العليا، من خلال إنشاء وحدة متخصصة لإدارة التحول الرقمي، تتضمن خطة تنفيذية واضحة بأهداف مرحلية ومؤشرات أداء وتوزيع دقيق للمسؤوليات داخل المصارف الإسلامية.

٢) تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني عبر تحديث الأنظمة، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، وضمان حماية البيانات وتوثيق المعاملات الإلكترونية بما يتوافق مع الضوابط الشرعية.

٣) الاستثمار في تنمية الكفاءات البشرية والمهارات الرقمية من خلال برامج تدريبية متخصصة في التطبيقات المصرفية الإسلامية وإدارة المخاطر والتحول الرقمي، لتجاوز التحديات البشرية والتنظيمية التي كشفتها النتائج.

٤) تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بإصدار قوانين موحدة تنظم المعاملات الإلكترونية الإسلامية وحماية المستهلك الرقمي وضوابط العقود الإلكترونية، بما يعالج القصور التشريعي الحالي ويضمن توافق التحول الرقمي مع الشريعة.

٥) نشر الثقافة الرقمية لدى العملاء عبر حملات توعوية مكثفة تستهدف خاصة كبار السن، وتقديم حوافز لتشجيع استخدام الخدمات الرقمية، وتوفير قنوات دعم فني مبسطة لمعالجة المخاوف الأمنية وضعف المهارات الرقمية.

٦) تعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) لعقد شراكات استراتيجية تتيح الاستفادة من الحلول المبتكرة المتوافقة مع الشريعة، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية رقمية تلبي احتياجات العملاء العصريين.

٧) إجراء بحوث تطبيقية مقارنة بين المصارف الإسلامية الليبية ونظيراتها في دول رائدة في التحول الرقمي الإسلامي (ماليزيا، الإمارات، البحرين)، لقياس مستوى الفجوة وتحديد نماذج التحسين الممكن تطبيقها في البيئة الليبية.

المصادر والمراجع

REFERENCES

Abdullah, Wafaa Muhammad, (2023), *Al-Amn al-Sibarani fil-Qita' al-Mali ma'a al-Isharah ila Waqi' al-Amn al-Sibarani fi Libya*. Majallat al-Ustadh, no. 25, pp. 129–130.

Abu al-Nasr, Medhat Muhammad Mahmoud, (2023), *Al-Tahawwul al-Raqmi wal-Idarah al-Iliktruniyyah: Al-Waqi' wal-Ma'mul*. Cairo: Al-Majallah al-Arabiyyah lil-Ma'lumatiyyah wa Amn al-Ma'lumat, no. 11, p. 61.

Abu Dakhil, Muhammad al-Amin; Wazirmi, Na'imah, (n.d.), *Tatawwur al-Aswaq al-Maliyyah wa Thawrat Fintech al-Raqmiyyah fi Khidmit al-Qita' al-Mali*. Istanbul: Mu'tamar EFI al-Thani.

Abu Hammour, Muhammad, (2022), *Al-Adawat al-Masrifiyyah al-Islamiyyah Tashhad Talaban Mutaza'idan Alamiyyan*. Beirut: Majallat Ittihad al-Masarif al-Arabiyyah, no. 499, p. 64.

Abu Janah, Nabil Abd al-Jalil, (n.d.), *Al-Tashri'at al-Sibaraniyyah wa Dawruha fi Da'm al-Tahawwul al-Raqmi*. Libya: Mubadarat Masrif Libya al-Markazi.

Abu Muna, Ilham Yusuf; Bani Hamdan, Khalid Muhammad Talal, (2023), *Athar al-Tahawwul al-Raqmi fi Tahqiq al-Mizzah al-Tanafusiyyah al-Mustadamah*, p. 28.

Ahmad, Muhammad Ali Salih; Al-Na'as, Hatim Abd al-Razzaq Abu Ajilah, (2017), *Al-Tahadiyyat allati Tuwajih Tahawwul al-Masarif al-Taqlidiyyah fi Libya Nahwa al-Sayrafah al-Islamiyyah: Dirasah Tatbiqiyyah ala Masrif al-Jumhuriyyah*, Majallat Jami'at al-Zaytunah, no. 22, pp. 48-50.

Al-Abji, Kawthar Abd al-Fattah Mahmoud, (2022), *Al-Dawabit al-Shar'iyyah lil-Tiknulujiya al-Maliyyah fil-Masrifiyyah al-Islamiyyah*. Majallat al-Iqtisad al-Islami, vol. 43, no. 506.

Al-Anzi, Salim, (2020), *Dawr al-Tahawwul al-Raqmi fi Taf'il Aliyyat Dabt Makhatir al-Tiknulujiya al-Maliyyah wa Atharuha ala al-Khidamat al-Masrifiyyah al-Iliktruniyyah fi Zill Azmat Covid*. Kuwait: Al-Majallah al-Ilmiyyah lil-Dirasat wal-Buhuth al-Maliyyah wal-Idariyyah, vol. 6, no. 1.

Al-Bukhari, Muhammad bin Isma'il, (1422 AH), *Sahih al-Bukhari*, (Al-Sultaniyyah ed.). Beirut: Dar Tawq al-Najat.

Al-Kilani, Adil Abd Allah, (2013), *Ahamm al-Mu'awwiqat wal-Tahadiyyat allati Tuwajih Amaliyyat al-Tahawwul min al-Sayrafah al-Taqlidiyyah ila al-Sayrafah al-Islamiyyah fi Libya*. Majallat Ittihad al-Masarif al-Arabiyyah, no. 395, pp. 64–65.

Al-Najdawi, Muhammad Ziyad Sulayman; Al-Talib, Ghassan Salim, (2023), *Al-Tiknulujiya al-Maliyyah fil-Masarif al-Islamiyyah: Waqi' wa Tahadiyyat*. Al-Majallah al-Dawliyyah lil-Ulum al-Ijtima'iyyah wal-Insaniyyah, no. 43, p. 174.

Al-Suwailem, Ibrahim Salim, (2000), *Sina'at al-Handasah al-Maliyyah: Nazarat fil-Manhaj al-Islami*. Riyadh: Sharikat al-Rajhi al-Masrifiyyah lil-Istithmar.

Awayid, Nahi Ahmad; Jawad, Atikah Thamir, (2022), *Tahadiyyat al-Tahawwul ila al-Bi'ah al-Raqmiyyah: Al-Amanah al-Ammah lil-Maktabah al-Markaziyyah li-Jami'at al-Fallujah Unmudhajan*. Majallat al-Jami'ah al-Iraqiyyah, no. 54, vol. 2, p. 291.

Bakri, Asma' Mubarak Ibrahim, (2022), *Dawr Tatbiq al-Tahawwul al-Raqmi fi Tarshid Takalif al-Khidamat al-Masrifiyyah fil-Bunuk al-Tijariyyah al-Misriyyah*. Al-Majallah al-Ilmiyyah lil-Dirasat wal-Buhuth al-Maliyyah wal-Idariyyah, vol. 13, no. 2, p. 484.

Barnamaj al-Ta'amulat al-Iliktruniyyah al-Hukumiyyah (Yesser), (2019), *Namudhaj Qiyas al-Tahawwul al-Raqmi – Al-Qiyas al-Thamin*. Saudi Arabia: Barnamaj al-Ta'amulat al-Iliktruniyyah al-Hukumiyyah.

Belhadj, Nour el-Hoda; Samain, Hayat, (2021), *Al-Sayrafah al-Iliktruniyyah: Waqi' Tatbiq al-Sayrafah al-Iliktruniyyah wa Aliyyat Taf'iliha fil-Bunuk al-Jaza'iriyyah*. Algeria: Majallat Majami' al-Ma'rifah, vol. 7, p. 431.

Boghar, Sabrina; Trari, Mejaoui Hussein, (2022), *Tatbiq al-Tiknulujiya al-Maliyyah fil-Bunuk al-Islamiyyah: Dirasat Halat Bank Boubyan al-Islami*. Majallat al-Mayadin al-Iqtisadiyyah, vol. 5, no. 1, p. 207.

Ditshego, K. J., (2018), *Assessing the Influence of Digital Transformation on Digital Maturity within a Large Corporate Bank*, p. 23.

Ibn Zaghiba, Izz al-Din, (2001), *Maqasid al-Shari'ah al-Khaassah bil-Tasarrufat al-Maliyyah*, (1st ed.). Dubai: Markaz Juma al-Majid lil-Thaqafah wal-Turath.

Jami'at al-Duwal al-Arabiyyah, (2019), *Al-Ru'yah al-Istiratijiyyah al-Arabiyyah al-Mushtarakah lil-Iqtisad al-Raqmi*. Cairo: Jami'at al-Duwal al-Arabiyyah.

Kajiji, Khalid Ali Ahmad; Abu Khuzam, Fawzi Misbah; Abu Janah, Nabil Abd al-Jalil, (2021), *Al-Tahawwul al-Raqmi wa Atharuhu fi Tatwir Qita' al-A'mal al-Libi*. Majallat al-Dirasat al-Iqtisadiyyah, vol. 4, no. 4, p. 171.

Lakhdar Bin Said, (2022), *Ittijahat al-Tahawwul al-Raqmi fi al-Jaza'ir wa Musahamatihi fi Istidamat al-Tanmiyah*. Algeria: Majallat Afaq Ulum al-Idarah wal-Iqtisad, vol. 6, no. 1, p. 316.

Ma'ad, Suha, (2021), *Tatawwur al-Bunuk al-Dhakiya fi Asr al-Iqtisad al-Raqmi*, Majallat Ittihad al-Masarif al-Arabiyyah, no. 488, p. 85.

Maghnouch, al-Atra, (2023), *Musahamat al-Tahawwul al-Raqmi fi Tahsin Jawdat al-Khidamat al-Masrifiyyah fil-Bunuk al-Jaza'iriyyah*. Algeria: Majallat al-Ulum al-Iqtisadiyyah, vol. 16, no. 1, p. 33.

Mbarki, Sami; Maqqash, Samia, (2021), *Al-Tamwil al-Islami fi Muwahajat Tahadiyyat al-Tahawwul al-Raqmi wa Tadat'iyat Jai'hat Corona*. Algeria: Majallat al-Asil lil-Buhuth al-Iqtisadiyyah wal-Idariyyah, vol. 5, no. 1, p. 166.

Qadara, Farhat Omar, (2022), *Tatwir wa I'adat Haikalat al-Masarif al-Tijariyyah al-Libiyyah*. Libya: Masrif Libya al-Markazi.

Qandour, Abd al-Karim, (2008), *Al-Handasah al-Maliyyah al-Islamiyyah bayna al-Nazariyyah wal-Tatbiq*. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.

Rashwan, Abd al-Rahman; Qasim, Zainab, (2020), *Dawr al-Tahawwul al-Raqmi fi Raf' Kafa'at Ada' al-Bunuk wa Jadhb al-Istithmarat*. Palestine: Al-Mu'tamar al-Dawli al-Awwal fi Tiknulujiya al-Ma'lumat wal-A'mal.

Savić, D., (2019), *From Digitization, through Digitalization, to Digital Transformation*. Online Searcher, vol. 43, no. 1, p. 37

Sharikat Amazon, (2023), *Ma Huwa al-Tahawwul al-Raqmi*. Mawqi' Amazon Web Services.

Shehadeh, Maha Khalil Yusuf, (2021), *Tatbiqat wa Makhatir al-Tamwil al-Islami al-Raqmi*. Majallat Rimah lil-Buhuth wal-Dirasat, no. 57, pp. 245–246.

Shehadeh, Maha Khalil Yusuf, (2022), *Ta'thir Ab'ad al-Tahawwul al-Raqmi fin-Nudj al-Raqmi lil-Masarif al-Islamiyyah*. Majallat Jami'at al-Qasimiyyah lil-Iqtisad al-Islami, vol. 2, no. 1, pp. 72–75.

Shoushan, Khadija; Bouawina, Hammou, (2023), *Dawr al-Tahawwul al-Raqmi fi Tahsin Khidamat al-Masarif al-Islamiyyah al-Jaza'iriyyah*. Majallat Abhath al-Himayah al-Ijtima'iyyah, vol. 4, no. 1, p. 97.

Shuruq, Hadi Abd Ali; Araden, Hatim Khudair, (2020), *Al-Tahawwul al-Raqmi lil-Amaliyyat al-Masrifiyyah ka Adat li-Tatwir al-Ada' al-Mali al-Istiratiji li-Masrif Baghdad*. Algeria: Majallat Iqtisadiyyat Shamal Afriqiya, vol. 18, no. 2.

Slaymi, Jamila; Boushi, Yusuf, (2019), *Al-Tahawwul al-Raqmi bayna al-Darurah wal-Hajah*. Majallat al-Ulum al-Qanuniyyah wal-Siyasiyyah, vol. 10, no. 2, p. 948.

Takhrebin, Walid; Boukhars, Ahmed Amin, (2022), *Waqi' wa Afaq al-Tahawwul al-Raqmi lada al-Masarif al-Islamiyyah: Dirasat Halat Masrif al-Bilad al-Saudi*. Algeria: Majallat Malik bin Nabi lil-Buhuth wal-Dirasat, vol. 4, no. 1, p. 156.

Taqrir Muhafiz Masrif Libya al-Markazi, Al-Siddiq Al-Kabir, (2023). Libya: Masrif Libya al-Markazi.

Taqrir Qa'imat al-Masarif al-Ajnabiyyah fi Libya, (n.d.). Libya.